

تقرير

خليفة حرب

khalilharb66@gmail.com

2025 بين ضباب عالميين: أوروبا والصين.. وترامب

هناك خشية واسعة من ان يشهد العام 2025 ارتجاجات كبيرة يتمحور مشهدها العام ما بين مسارين اساسيين، الاول مرتبط بتحويلات أوروبا سياسيا واقتصاديا وامنيا، والثاني متعلق بمالات صعود التنين الصيني واحتمال اصطدامه المدوي بدونالد ترامب

هناك تطوران يختصران الكثير مما ينتظر العالم خلال سنة 2025. الاول يتعلق بتقرير لوزارة الدفاع الاميركية مقدم الى الكونغرس، يتحدث عن تجاوز الرؤوس النووية التي تمتلكها الصين حاجز الالف بحلول العام 2030، في وقت انها حتى منتصف العام 2024، كانت تمتلك 600 راس نووي فقط، حيث يعتقد البنناغون ان الصين تعمل بنشاط على توسيع قواتها النووية وسط منافسة استراتيجية مكثفة مع الولايات المتحدة ودول اخرى.

هذا اولاً، اما ثانياً فيتمثل في "اقتراح" من دونالد ترامب يعكس رؤيته للعالم من حوله وكيفية تعامله معه، وهو ان تكون كندا الولاية الاميركية الـ51، لان العديد من الكنديين يريدون ان تصبح بلادهم الولاية رقم 51، وهو ما من شأنه ان يوفر عليهم الكثير من الضرائب والحماية العسكرية. الفكرة المجنونة التي طرحها ترامب للمرة الاولى في حضور رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو في تشرين الثاني الماضي اثارت الكثير من البلبلة واللغط، وتم التعامل معها بداية على انها مجرد مزحة، لكن الرئيس الجمهوري المنتخب راح يرددها خصوصا في منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، وذهب الى حد وصف ترودر بأنه "حاكم ولاية كندا العظيمة".

كندا مهددة، مثلما مثل الصين، باحتمال لجوء ترامب الى فرض رسوم جمركية عالية بنسبة 25% على منتجاتها المصدرة الى الولايات المتحدة. الصين من جهتها، معرضة لضربة قاسية لنموها الاقتصادي، في ما لو مضى الرئيس الجمهوري العائد الى البيت الابيض في 20 كانون الثاني الحالي، بخيارات حربه الاقتصادية ضدها.

اما أوروبا، فانها حائرة امام المشهد العالمي المرتقب في العام 2025 مع مجيء ترامب، والتداعيات الارتجاجية لهذا الزلزال السياسي والاقتصادي

المرجح، وذلك فيما الاحزاب اليمينية واصلت خلال العام 2024، صعودها السياسي والاجتماعي في دول اوروبية عدة، بينها فرنسا والمانيا، الدولتان الاثقل في أوروبا، وذلك بعد انتخابات البرلمان الاوروبي والذي فاز اليمين فيه بحصة تخوله فرض بعض شروطه. فبين 6 و9 حزيران الماضي، صوت ما يقرب من 400 مليون شخص في انتخابات البرلمان الاوروبي لانتخاب 720 عضوا في البرلمان الذي يتألف من ممثلين عن مواطني الاتحاد الاوروبي وينقسمون بدورهم الى كتل بناء على الانتماء السياسي، وهي عملية انتخابية ساهمت في تعزيز التبدل في المشهد السياسي في الاتحاد الاوروبي، مع جنوحه الى اليمين بشكل اكبر. وبينما تصدر المحافظون الاوروبيون المقاعد (189)، وحافظ الاشتراكيون واليسار على مواقعهم تقريبا (135)، وتراجع الخضر والليبراليون بخسارتهم اكثر من 40 مقعدا، فان الكتلة الشعبوية اليمينية، واليمينية المتطرفة حققت مكاسب كبيرة بين 76 و58 مقعدا على التوالي بزيادة 7 و9 مقاعد مقارنة بالانتخابات الماضية.

تأتي هذه النتائج والتحويلات السياسية في أوروبا، في وقت تكاد الاحتجاجات في الشوارع الاوروبية لا تهدأ انطلاقا من ثورة المزارعين في فرنسا، وصولا الى خسارة المستشار الألماني اولاف شولتس لمقاطعتين مهمتين في شرق البلاد، قبل ان يتم حجب الثقة عن حكومته اثر اقالته لوزير المال. لم تحدث هذه الاحتجاجات من فراغ وانما بسبب اتباع الحكومات الحالية او احزاب الوسط واليسار لسلسلة سياسات، بما فيها التورط في الحرب الأوكرانية، واصلت أوروبا حالة من الوهن اقتصاديا ومعيشيا، الى جانب ازمت اجتماعية عديدة.

يرجح خبراء صعود اليمين في القارة العجور الى ان شبان الاحتجاجات ليسوا حزينين ولا يشاركون في

عمليات التصويت بنسبة كبيرة، مثل كبار السن، في حين ان المتحزبين الذين يتقدمون ببطء منذ سنوات فهم انعزاليون ظاهرا ويلعبون بورقة الخوف من ملف الهجرة وتأثيره على هوياتهم الوطنية، وهم يشعرون بالسخط ازاء احزاب الوسط وحكوماتها الضعيفة، وينظرون بعيون الاعجاب الى "ظاهرة بوتين".

بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقدم ترامب، تتوسع الهوة في أوروبا حول فكرة والية التعاطي مع الملفات الاساسية واهمها، كيف يجب التعامل مع ترامب وهل يجب الابقاء على سياسة دعم اوكرانيا، وكيف يجب التعامل مع ملف الهجرة الذي يتخوف اليمين من ان يغير وجه القارة ويمحو هويتها بالكامل ويمنع الحفاظ على ذلك الاعراق الاوروبية القديمة، وذلك اضافة الى المشكلات الاقتصادية التي اوصلت المواطن الاوروبي الى مراحل فقر بعد عرقلة موارد الطاقة الوفيرة من روسيا وضرورة جلبها بطرق من مصادر مختلفة ووسطاء، ما رفع سعرها ستة اضعاف، وتفاقت بالتالي اسعار بقية اساسيات السلع الحيوية.

يوصل ترامب رسم ملامح سياسته الأوروبية، ففي 20 كانون الاول الماضي، قال انه ابلغ الاتحاد الاوروبي بأن عليه تعويض عجزه الهائل مع اميركا بشراء النفط والغاز لتجنب رسوم جمركية اكبر، بينما سارعت المفوضية الاوروبية للقول انها مستعدة للتفاوض مع ترامب لتعزيز العلاقات القوية اساسا، وان الاتحاد الاوروبي ملتزم بالتخلص التدريجي من واردات الطاقة من روسيا وتنويع مصادر امداداته، في حين قالت المستشارة الألمانية ان ألمانيا تستورد بالفعل 90 % من امداداتنا من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة.

ازاء هذه الاسئلة الشائكة، تحاول الحكومة الاوروبية السير وسط الضباب من دون رؤية واضحة، حيث تنطلق المبادرات في اكثر من



الاتجاه، من بينها مثلا تأكيد نائب رئيس المفوضية الاوروبية ستيفان سيغورنييه، في مقابلة مع صحيفة "فايننشال تايمز"، على الحاجة الى استراتيجية "أوروبا اولاً" لدعم القطاعات الصناعية الرئيسية في الاتحاد الاوروبي، وسط مخاوف من تداعيات حرب تجارية عالمية محتملة قد تندلع بسبب سياسات ترامب.

في تصريحاته المهمة، قال سيغورنييه انه "اذا اغلقت الولايات المتحدة اسواقها امام اميركا اللاتينية والهند والصين، فلا يمكن ان تصبح السوق الاوروبية الوجهة الوحيدة للفوائض العالمية، والا سواجها ازمة اقتصادية قصيرة المدى"، لهذا فان على أوروبا ان تتحرك "هجوميا" لحماية مصالحها



الاستراتيجية، مشددا على اهمية اعتماد شعار "صنع في أوروبا" مقابل "اميركا اولاً" التي يرفعها ترامب، و"صنع في الصين". لم تأت هذه التحذيرات من العدم، اذ اعتبر محافظ البنك المركزي الفرنسي فرانسوا فيليروي دي غالو ان فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية "يعزز المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي"، حيث ان تعهده برفع الرسوم الجمركية على الواردات "يعني ارتفاع التضخم، وعلى الاغلب انخفاض النمو في جميع انحاء العالم"، مؤكدا ان "الانتخابات الاميركية يجب ان تدق ناقوس الخطر لأوروبا" التي تدخل هذا السياق الجديد في وقت هي تعاني من نقاط ضعف واضحة

تشمل التراجع التكنولوجي والانقسامات السياسية. لم يكن دي غالو اول من حذر من تداعيات ما قد يحصل عالميا، حيث سبقته رئيسة البنك المركزي الاوروبي كريستين لاغارد، التي نهت من ان تداعيات اي حرب تجارية عالمية ستكون بشكل عام سلبية على الجميع، محذرة من ان الحرب التجارية لن تكون في مصلحة جميع الاطراف سواء كانت أوروبا او الولايات المتحدة او اي جهة اخرى.

مع ذلك، فان وكالة "بلومبيرغ" الاميركية اعتبرت ان اجراءات اميركية مثل رفع الرسوم الجمركية اذا ما طبقت، فانها ستلحق ضرا كبيرا بالاقتصاد الصيني، بينما ستجد أوروبا نفسها مضطرة لتعزيز استقلاليتها الاقتصادية لمواجهة التغيرات المقبلة في السياسة الاميركية.

مع استمرار العد التنازلي لعودة ترامب الى البيت الابيض، فان الصين تراقب عن كثب تطورات الاحداث وتعد نفسها لأي مواجهة تجارية محتملة مع واشنطن. وبحسب تقرير "بلومبيرغ"، فان خطط الرئيس الجمهوري لفرض تعريفات جمركية تصل الى 60% على المنتجات الصينية، قد تؤدي الى تدمير التجارة بين البلدين العملاقين، في حين ستتسبب مثل هذه الرسوم بخفض معدل النمو الاقتصادي السنوي في الصين الى اكثر من النصف.

التوتر التجاري مع الولايات المتحدة، يثير قلق ما يوصف بأنه "لحظة حساب صعبة" امام الاتحاد الاوروبي ايضا. يقول رئيس معهد كيل للاقتصاد العالمي الألماني البروفيسور موريتز شولاريك، ان "فوز ترامب يمثل بداية اصعب لحظة اقتصادية لأمانيا"، حيث يواجه اقتصادها تحديات جديدة في مجالات التجارة والامن، وسط ازمة هيكلية داخلية، في حين يقول خبراء ان التوجهات الجديدة قد تدفع الاتحاد الاوروبي نحو تعزيز استقلالته الاقتصادية، وتحسين قدراته الدفاعية، وزيادة التعاون بين الدول الاعضاء.

ولأن الصدام ليس محبذا على صعيد أوروبا، فان الاتحاد الاوروبي يحاول إيجاد وسائل للتعاون مع ادارة ترامب، ومحاوله التوصل الى اتفاقيات تجارية وشراكات تحد من التصعيد، وتحمي المصالح الاوروبية في ظل التحويلات العالمية الجديدة. ◀

عام بعد عام والأمن بألف خير



المديرية العامة
للأمن العام
تضحية خدمة

باردة مع الصين، حيث كتب وزير المال الألماني كريستيان ليندندر على موقع "اكس" انه "لا ينبغي لمفوضية الاتحاد الاوروبي ان تشعل حربا تجارية"، في حين اعتبرت شركة "فولكسفاغن" الألمانية لصناعة السيارات ان "الرسوم الجمركية هي النهج الخاطئ ولن تعمل على تحسين القدرة التنافسية لصناعة السيارات الأوروبية".

في ظل اجواء التوتر الاقتصادي هذه، ومع صعود اليمين الاوروبي وعودة ترامب الى البيت الابيض، فان الحرب الاوكرانية مرجحة للدخول في منعطف كبير، حيث نقلت وكالة "بلومبيرغ" الاميركية عن مسؤولين اوكرانيين قولهم "نتجه نحو تسوية مريرة قد تنتازل فيها عن مساحات شاسعة لموسكو مقابل ضمانات امنية"، وذلك بعدما قال بوتن في 19 كانون الاول الماضي انه لا يعترف سوى بشرعية البرلمان الاوكراني. وفي حال ترشح فلوديمير زيلينسكي في الانتخابات وحظي بالشرعية، فانه سيتعامل معه، مما يشير الى ان بواذر تسوية ضمنية تم التوصل اليها برعاية مباشرة من ترامب. مع ذلك، فان صحيفة "الغارديان" البريطانية، تقول ان ولاية ترامب الثانية، قد تجعل الحياة "اصعب بكثير"، بالنسبة الى زعماء اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، رغم احتفالهم بفوز ترامب، لأن الرسوم الجمركية التي يلوح بفرضها واتباعه شعار "اميركا اولاً"، يمكن ان تقود الى نتائج عكسية، على قيادات مثل رئيس الوزراء المجري فيكتور اوربان، ورئيس الحكومة الايطالية جورجيا ميلوني، والقيادي الهولندي اليميني خيرت فيلدرز.

لا تقتصر المخاوف على العلاقات الاقتصادية والرسوم الجمركية المحتملة، وكيفية تعامل الدبلوماسية الأوروبية مع ترامب، بل هناك تخوف آخر يتمثل بقضية دعم حلف "الناتو" مالياً، وهو التحالف الذي تشكل فيه الولايات المتحدة الرافعة المالية الاولى والاساسية له، والتي سبق لترامب في ولايته الاولى ان لوح بضرورة دفع أوروبا مما يترتب عليها من اموال لبقاء اميركا ضمن الحلف، او انها لن تدافع عن احد، خصوصا في ظل هذه اللحظات الحاسمة من حرب لم تهدأ منذ العام 2022، ويخشى كثيرون في أوروبا ان تتمدد نيرانها الى اراضيهم، فيما هم شبه عراة عسكرياً.



مع ذلك، تقول "لاكروا" ان الطرفين الصيني والاوروبي، يهدفان الى تجنب اشتعال حرب تجارية شاملة، مع ضمان من جانب بروكسل من اجل "حماية المصنعين الاوروبيين" الذين كشفت التحقيقات عن اضرار لحقت بهم، وذلك على قاعدة النهج المعروف في بروكسل باسم "ازالة المخاطر، وليس الانفصال"، والذي يعكس بوضوح رغبة الاتحاد الاوروبي بالا تقطع العلاقات بالكامل مع الصين؛ بالنظر الى ان المفوضية الأوروبية تدرك تماما العواقب الوخيمة المترتبة على اي انهيار كامل للحوار.

من بين الدول الأوروبية المعارضة على الرسوم الأوروبية على السيارات، كانت ألمانيا، التي تعتبر عاصمة صناعة السيارات الأوروبية، والمرتبطة مصانعها بالصين، حيث وصفت ألمانيا قرار رفع الرسوم لمدة 5 سنوات، بأنه يزيك حرباً تجارية

متحرك أوروبا أيضاً على صعيد العلاقات المستقبلية مع الصين. وبحسب صحيفة "لاكروا" الفرنسية، فقد تناولت زيارة وزير التجارة الصيني الى بروكسل في ايلول الماضي، تصاعد التوترات التجارية. لكن المواقف الأوروبية ليست موحدة في ما يتعلق برغبة المفوضية الأوروبية فرض رسوم جمركية على المركبات الكهربائية المنتجة في الصين، حيث اتهمت المفوضية شريكها الصيني بتشويه المنافسة من خلال دعم الشركات المصنعة على اراضيها على نطاق واسع، ما دفعها في العشرين من آب الماضي لاتخاذ قرار بفرض رسوم اضافية على السيارات الكهربائية المصنعة في الصين لمدة خمس سنوات، بينما ردت بكين على الفور باجراء انتقامي، واطلاق تحقيقات لمكافحة الاغراق تستهدف لحم الخنزير ومنتجات الالبان وحتى المشروبات الروحية القادمة من الاتحاد الاوروبي.

